http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1517) السنة السادسة - الثلاثاء (26) أيار 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العلاقات التضامنية مع الشعب الكردي

القسم الحادي والعشرون

فلك الدين كاكه يي

الرابطة الدينية لم تحل أية مشكلة وطنية لشعب محروم

بدءاً من مشكلة ايرلندا بين فريقين من الديانة المسيحية؛ الكاثوليك والبروتستانت، حتى المشكلات الاقليمية بين الدول الاسلامية لم تستطع الرابطة الدينية ان تحول دون وقوع نزاعات دامية. فالحروب الشرسة في اوروبا كانت بين دول وشعوب مسيحية؛ المانية، فرنسية، روسية، انكليزية وغيرها. حتى الثورة الأمريكية أيضاً كانت ضد الاحتلال من قبل جيوش مسيحية أوروبية.

أما في العالم الأسلامي فلم توقف الرابطة الدينية الأسلامية تطور الخلافات بين باكستان الغربية (باكستان الحالية) وباكستان الشرقية حتى وقعت بينهما حرب أنتهت بفشل باكستان (الغربية) فشلاً ذريعاً فانفصلت عنها باكستان الشرقية نهائياً وشكلت دولة مستقلة معترف بها دولياً منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين تسمى بنغلاديش. كذلك لم تمنع الرابطة الاسلامية من وقوع الحرب الجنونية المدمرة بين الدولتين المسلمتين العراق وايران طوال ٨ سنوات (١٩٨١-١٩٨٨)، وظلت الخلافات العميقة بين دولة المغرب والبوليزاريو (الصحراء الغربية) دامية ومأساوية رغم ان الطرفين مسلمون.

اليمن تجربة فريدة أخرى في هذه الروابط:

هكذا أيضاً داخل اليمن ذاتها، حيث انقسمت الى شطرين شمالي وجنوبي من جراء سياسة بريطانية التي كانت تريد الاستئثار بالجنوب لثرواته وموقعه الاستراتيجي المهم وعندما تشكلت الوحدة اليمنية سنة ١٩٩٠ بين جمهورية اليمن الشمالية (صنعاء) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (عدن) فإن الاتحاد اليمني الذي بني على اساس ((الشراكة والتعاقد بين الشطرين))، لم يستطع الصمود لأن الفوارق الاجتماعية والثقافية والطموحات لدى الناس في الجنوب من جهة والشمال من جهة أخرى، ظلت تهدد كيان هذا الأتحاد، حتى وصلت التناقضات الى حرب أهلية مدمرة سنة ١٩٩٤ تغلب فيها القسم الشمالي (صنعاء) واحتل الجنوب (عدن)، أحتلالاً ظالماً، حسب تعبير علي سالم البيض آخر رئيس لجمهورية اليمن الديمقراطية، الذي أختفى منذ ١٩٩٤ ليخرج عبر الشاشة الصغيرة قبل أيام ويتحدث في الذكرى الـ(١٩) لتوحيد شطري اليمن، فأعرب عن استيائه الشديد من أن حكومة علي عبدالله صالح قد أستأثرت بكل شيء لصالح صنعاء، من ثروة وأمتيازات وتنمية، على حساب الشعب جنوب اليمن، ودعا البيض الى ((ملحمة النضال السلمي)) من أجل تصحيح الأوضاع، مشيراً الى ضرورة إشاء دولة الجنوب، طالما ان الشمال (صنعاء) يمارس التمييز والظلم إزاء أهل الجنوب.

في نفس يوم الذكرى الـ(١٩) للوحدة اليمنية أقامت صنعاء استعراضاً عسكرياً ضخماً وأعرب الرئيس علي عبدالله صالح في خطابه الرئاسي عن غضبه على الحركة السياسية المعارضة في الجنوب، مهدّد باستعمال شتى وسائل القوة لمنع ((كل من تسول له نفسه)) للانفصال عن اليمن، ويقصد بهم أهل الجنوب والمعارضة الديمقراطية الداعية إلى تحقيق مبدأ الشراكة في حكم اليمن والعدالة في توزيع السلطة والثروة وإشاعة الحريات العامة وتحديث البلاد وإزالة التخلف والأمية والبطالة وغير ذلك.

خطان متناقضان لدولة اسلامية واحدة:

وهكذا توضح الاصطفاف السياسي في اليمن، دعوة إلى الحل السلمي وتحقيق المساواة والعدل والديمقراطية من جانب المعارضة في الجنوب من جانب، وتهديد بالقوة والقمع من قبل أعلى مسؤول في السلطة السياسية في صنعاء من جانب آخر.

هذه المسألة تضعنا أمام سؤال كبير:

– اليس أهل اليمن كلهم عرباً؟ بلى... فهم من العرب الأصليين في العالم العربي.

– أليس الطرفان اليمنيان يدينان بالإسلام؟ بلى... فأهل اليمن معروفون بالتقوى والزهد والتسامح والتضامن، وقد برز من بينهم علماء ومثقفون كبار.

(علماً ان أهل الجنوب أرفع مستوى في الثقافة والتعليم وسعة الأفق السياسي لأن النظام اليساري الجنوبي السابق في عدن كان شديد الاهتمام بمكافحة الأمية ونشر الثقافة والعلم).

فإذا كان الطرفان عرباً ومسلمين فأين هي المشكلة؟

المشكلة الأساسية هي في غياب الحرية و الديمقراطية، حيث أنتهج علي عبدالله صالح وزملاءه سياسة دكتاتورية، فأجهز تدريجياً على ما كان عليه الجنوب من مؤسسات ثقافية ووسائل لحرية التعبير. فالمشكلة، اذن، اجتماعية ثقافية سياسية، وليست دينية أو قومية (فكلا الطرفين من قومية واحدة).

هذا يعني ان الرابطة الدينية، كذلك الرابطة القومية واللغوية، ليس بإمكانها وحدها الإبقاء على وحدة أي بلد اذا ما تمادى حكامه في طريق الدكتاتورية وقمع الحريات وانتهاج برنامج غير متكافئ في الأعمار والتنمية.

الرابطة الأسلامية لم تشفع للكرد:

فكيف اذن بالعلاقات بين شعبين لا تشدهما روابط ثقافية ولغوية وتاريخية وسياسية، بل فقط روابط دينية غير محددة المعالم لأن الأنظمة الدكتاتورية والفاشية لاتقيم وزناً للقيم الدينية السامية والمثل الإنسانية، بل تدوس كل شيء في قمع الشعوب الاخرى. وقد شاهدنا في عمليات الأنفال وغيرها من الحملات الظالمة ضد الكرد كيف ان أجهزة النظام البعثي كانت تطارد معاً وتلاحق علماء الدين كما تلاحق السياسيين المعارضين، وتهدم المساجد والأضرحة والقبور كما تدمر القرى والقصبات والأحياء داخل المدن، وكانت ترمي بالرصاص نساء ورجالاً وأئمة مساجد كانوا يرفعون المصحف الشريف بوجه المهاجمين علّ ذلك يشفع لهم لكن لم يشفع أبداً ولا مرة واحدة. فلو دقق المعنيون جيداً في رفات عشرات آلاف ضحايا الأنفال لعثروا لديهم صفحات من القران الكريم وقد مزقها الرصاص الذي كان ينهمر على الضحايا وهم يقفون على حافة القبور الضخمة المحفورة كي تسقط جثثهم في الحفر، ليسهل ردمها ودفنها جماعياً. شهد شهود أحياء في وقائع المحاكمات والتحقيقات على ذلك وذكروا قصصاً رهيبة.

فالرابطة الدينية الاسلامية بين العرب والكرد لم تجد أبداً، ولم تستطع الحيلولة دون وقوع هذه المجازر... هكذا أيضاً الحالة مع الشعب الكردي في دول مجاورة، حيث لم تنفع الرابطة الدينية نفسها (وهي الاسلام) وكانت لاشيء مطلقاً لدى الحكام الشوفينيين حالما قرروا شن حملات الأبادة لقمع الحركة الكردية (المعارضة دوماً طالما ان اهدافها لم تتحقق بعد)... فقتلوا الشباب الكردي بالجملة... وقالوا لهم: أذهبوا! ان كنتم أبرياء فمأواكم الجنة وان كنتم مذنبين فهذا جزاؤكم، على حد قول قاضي أيراني مطلق الصلاحية في التعامل مع المعتقلين، ياويلتاه للأسلام على أيدي هؤلاء الجلادين في أي بلد كانوا!

وهذا هو ماعنيناه في قسم سابق من الحديث عن أن قائداً كردياً كبيراً يحذر من أحتمال لجوء بعض حكام المنطقة الى تكرار نفس المآسي وحملات التطهير العرقي. ويشاركه كثيرون هذا الرأي، فاننا لم نلحظ حتى في أبسط الخلافات الحالية بين ادارة إقليم كردستان والحكومة الفدرالية (المركزية) التي هي اسلامية الطابع، دينية الأتجاه، بشقيها المذهبيين... اقول ان الرابطة الدينية لم تحرك مسؤولا واحداً مهما كان موقعه، ليعلن ويدعو إلى التخلي عن الأستعلاء القومي ازاء الكرد، واعادة النظر في نتائج كل السياسات الخاطئة السابقة، والكوارث التي الحقتها بالعراق تلك السياسات الشوفينية.

حذر وخوف من المستقبل:

لذا فمعظم الكرد اقتنعوا ان مزاعم الرابطة الاسلامية (التي تزعمها احزاب دينية كردية أو عربية) هي هواء في شبك، ومن الصعب ان ينهض اليوم من بين العراقيين عالم دين أو شخصية دينية مرموقة كما كانوا في الماضي، يدعو الى إنصاف الشعب الكردي، والى تخلّي السياسيين (الحاكمين أو خارج الحكم) عن الدعوات الصبيانية الى الكرد للتنازل عن حقوقهم الدستورية والسياسية والتأريخية. وبالتأكيد نرى من حقنا ان نرسم الف علامة تعجب أمام أية دعوة من مسؤول عراقي يدعو الى تعديل الدستور باقتراحات معلومة مسبقاً تستهدف تقليص صلاحيات مؤسسات إقليم كردستان، وتقليل الميزانية، ومنع الكرد من أستغلال مواردهم الطبيعية وغيرها.

المالكي والديمقراطية في العراق!

كاظم حبيب

وهل توجد إمكانية في أن يتحول الناس من موقع فكري وسياسي مذهبي وطائفي إلى موقع فكري وسياسي مدني وديمقراطي؟ وكان المقصود بذلك، كما فهمت في حينها، هو: هل يمكن المالكي أن ينتقل من موقع يحتل فيه المسؤولية الأولى في حزب سياسي شيعي مذهبي، نحو مواقع المدنية والديمقراطية؟ وكان جوابي نعم، هذا ممكن في ظل ظروف وشروط معينة، وغير ممكن في ظروف وشروط أخرى. وإمكانية التحول تقترن بضرورة توفر الاستعداد الذاتي والتفتح الفكري لدى الشخص المعني، سواء أكان المالكي أم غيره من السياسيين العراقيين، مع عدم نسيان صعوبات وتعقيدات مثل هذا التحول والتغيرات السياسية المحتملة التي تفرض نفسها على الشخص. وكان في بالي من الناحية الإيجابية التحول الديمقراطي الذي برز لنا بوضوح وبشكل متميز منذ فترة مبكرة لدى الأخ والصديق الأستاذ ضياء الشكرجي ولدى الأخ الأستاذ محمد عبد الجبار شبوط وغيرهما. وكذلك إمكانية التحول من أيديولوجية كانت تدعي امتلاك الحقيقة كلها إلى فكر ديمقراطي يعترف بالتعددية وحرية الرأي والرأي الآخر. ومثل هذه العملية لا يمكن نفيها عن أي إنسان بأي حال، ولكن يصعب تعميمها أيضا. فهي مقيدة بشروط وظروف مناسبة ومساعدة لتحقيق مثل هذا التحول لدى شخص ما بالارتباط مع مستواه الفكري وتفتحه الثقافي وتجاربه الحياتية التي يعيشها راهنياً وحين تبرهن له الحياة خطأ الالتزام بخطه السابق، يعمل على تبني نهج جديد بعيد عن الطائفية وفي صالح المواطنة والديمقراطية والمساواة بين والمواطنين...الخ. وعند متابعتي لخط التطور لدى المالكي، وهذا رأي شخصي خاضع للخطأ والصواب، يتلمس الإنسان لديه مرونة على التحرك، ولكن تحركه حتى الآن كان زكزاكيا صعوداً وهبوطاً، وهي المسألة المقلقة في نهج المالكي، إذ أن السير خطوة إلى أمام يمكن أن تلحق بها خطوتان إلى الوراء. وتكون الحصيلة سلبية. ويمكن أن يكون السير خطوتين إلى أمام وخطوة إلى الوراء، وعندها تكون الحصيلة إيجابية رغم سلبياتها. ولكن يصعب الوثوق بمثل هذا التحرك غير المنظم وغير المبرمج وغير المحسوب مسبقاً، والذي يمكن أن تترتب عنه وعليه عوائق غير محمودة لا يتمنى لها الإنسان بالظهور. وبما أن المسألة موضوع البحث ترتبط برغبة المالكي التحول إلى النظام الرئاسي، فلا بد لنا أن نعود إلى تاريخ وتقاليد هذه الشخصية السياسية العراقية التي اقترنت حياته السياسية حتى الآن بقوى إسلامية سياسية (حزب الدعوة) وموقف قادة هذا الحزب من الديمقراطية على أنها أداة وليست منهجاً وفلسفة حياتية، كما عبر عنها علي الأديب، إضافة إلى الأجواء المحيطة به وطبيعة حزبه القلقة الذي عرف الجعفري رئيساً له، ثم الوضع النفسي للمالكي أثناء عملية التفكير بالتحول من موقع إلى آخر. وهذه العوامل المتفاعلة تتجلى في إشكالية تجد تعبيرها في طريقة عمله في مجلس الوزراء وفي الحياة السياسية العراقية وكذلك في الإجراءات التي يتخذها للوصول إلى الهدف الذي يسعى إليه والذي يمكن أن يعبر عنه "البراغماتية" و"الغاية تبرر الواسطة.. وكذلك عن مدى وعيه للديمقراطية لا من مفهوم ديني، بل من مفهوم مدني حديث، خاصة وأنه يتحدث عن أن الديمقراطية في العراق ستكون بعد ثلاث سنوات! إن آخر مسألة طرحها المالكي في الوسط السياسي العراقي هو دعوته للأخذ بالنظام الرئاسي في العراق ودعوته إلى تغيير الدستور لصالح تكريس مثل هذا النظام الرئاسي. وقبل الإدلاء برأيي في هذا الصدد، أشير إلى ما يلي:

لا بد للإنسان وهو يبحث في مثل هذه الأمور أن يعود إلى تاريخ وتراث وتقاليد وعادات ومسيرة شعوبنا عموماً ومكونات الشعب في العراق خصوصاً، سواء بالنسبة للعرب أم الكرد أم التركمان أم الكلدان والأشوريين، وإن كان بنسبة أقل، وأن يتذكر واقع أن الإنسان العراقي يميل إلى الفردية في العمل والمركزية المتشددة والفوقية أو الأمرية حين يكون في موقع المسؤولية وكذلك النزوع صوب الاستبداد الفردي بذريعة فرض النظام وممارسة العدل عبر الاستبداد، ولهذا وجد في تراثنا المكتوب المستبد العادل والمستبد الظالم، والرغبة في التحكم بمصائر الآخرين. وهذه الظاهرة العامة نجدها لدى أغلب الساسة العراقيين، ولم ينج منها المالكي، كما أرى، فهو ابن هذه البيئة العراقية وأبن العشائر العراقية، حيث يسعى إلى تكريس العشائرية بأساليب مستحدثة لغايات ضيقة والحصيلة واحدة، كما أنه ابن المؤسسة الدينية أو القوى والأحزاب الدينية التي يؤكد تاريخ العراق الطويل نزوعها صوب الفردية والفكر الواحد والتحكم بإرادة الناس. وتاريخ العراق في الدول الإسلامية ابتداءً من الدولة الأموية ومروراً بالدولة العباسية وانتهاء بالدولة العثمانية ثم الدولة الملكية الحديثة فالجمهوريات الأربعة المنصرمة والمرحلة الراهنة كفيل بتأكيد هذا الواقع المؤلم.

لقد عاش العراق خلال العقود الأخيرة وفي ظل حكم القوى القومية اليمينية والبعثية في نظام شمولي فردي مطلق، سواء أكان على رأس الحكم عبد السلام محمد عارف أم أحمد حسن البكر أم صدام حسين، والأخير هو الأكثر دموية وكراهية للإنسان الآخر والفكر الآخر وحرية الآخر وأكثر من كل السابقين نرجسية وسادية وجنون العظمة وأكثر من كل الحكام العرب. وهي المشكلة التي يفترض في كل السياسيين العراقيين أن يدركوا بأنهم يمكن ان يقعوا في هذا المطب، أن يصابوا بهذه العلل الاجتماعية المرضية، وأن من واجبهم مراقبة سلوكهم اليومي لتجاوز احتمال السقوط في هذا المستنقع الذي ركد فيه صدام حسين.

كلنا يعرف بأن التحول في العراق قد بدأ بإسقاط الدولة الشمولية بالقوة، بصورة مشوهة وبطريقة غير طبيعية وعبر عملية قيصرية، الحرب، بعد ٣٥ عاماً من النظام الفاشي، والتي اقترنت بدورها بالدماء والدموع والضحايا المرمية على قارعة الطريق وفي القبور الجماعية وفي مياه دجلة والفرات والقتل على الهوية الفكرية والدينية والمذهبية وعبر ممارسات عبثية تدميرية لا سابق لها في العراق وبهذه الصورة البشعة.

وبعد كل هذا وذاك اقر المجتمع دستوراً جديداً وانتخب برلماناً جديداً وشكل حكومة مسؤولة أمام البرلمان، رغم كل ما في هذه العملية والمؤسسات من نواقص معروفة ومحاصصة طائفية وقومية لم تعد مرغوبة، وهي بداية لطريق طويل يحتاج العراق إلى فترة غير قصيرة لهضم عملية التحول من الشمولية إلى وضع آخر يمكن أن يضع العراق على طريق المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية بدلاً من العنصرية والاستبداد والطائفية المقيتة. ولا شك في أن مثل هذه العملية ستواجه الكثير من المصاعب والأخطاء لسبب بسيط جداً هو غياب التقاليد الديمقراطية والتباين في وجهات النظر والرغبة في حسم الأمور بالقوة أو بالإجبار ورفض الرأي الآخر. ومثل هذه الحالة يفترض أن لا يتطير منها السياسي الذي يحتل مركز رئيس حكومة، بل أن يتفاعل معها ليلعب دوره في التأثير عليها وتغييرها صوب الأفضل. ولكن من غير المقبول أن يطالب رئيس الوزراء بتجاوز البرلمان ورئاسة الجمهورية ليبدأ بالدعوة إلى إقامة نظام رئاسي يسمح لرئيس الوزراء أن يمارس صلاحيات يراها مناسبة على طريقة نفذ ثم ناقش. وهي البداية لشروط التحول صوب الاستبداد الذي تميز به الشخص العراقي عموماً والسياسي خصوصاً وامتلأ به تاريخ العراق السياسي. يأمل الإنسان في أن تكون الانتخابات العامة القادمة أكثر حيوية ومشاركة ونزاهة وأكثر قدرة على انتخاب جمهرة من النائبات والنواب تكون قادرة على وعي أعمق وممارسة أكثر صرامة وحيوية لمبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات والعدالة الاجتماعية وقادرة على وضع القوانين المناسبة لتأمين التوزيع العادل والسليم للواجبات والصلاحيات بين المركز وإقليم كردستان والمحافظات وقانون ينظم الأحزاب ونشاطها، وقانون النفط وحل المشكلات التي لا تزال عالقة بما فيها التغييرات التي أجريت على حدود المحافظات والأقضية التي استهدفت إجراء تغيير سكاني في المناطق المعنية من العراق...الخ.

إن المسافة بين الديمقراطية والشمولية يمكن أن تكون في الدول النامية، ومنها العراق، قصيرة جداً وأقصر مما يتصورها الإنسان، ولكن مهمة المثقفين وجميع الناس الديمقراطيين منع وقوع مثل هذا التحول، منع تقليص المسافة بل توسيعها إلى أقصى الحدود لتجنب العودة بالعراق إلى أي شكل من أشكال حكم الفرد والاستبداد والشمولية والطائفية تحت أية واجهة كانت.

> حين دعيت من الأخوات و الأخوة في مؤسسة المدى في بغداد قبل حوالي السنتين لإلقاء محاضرة عن رؤيتي للوضع القائم في العراق وآفاق التطور حينذاك ، سئلت من أحد الأخوة الأفاضل من أساتذة الجامعة عن فحوى مقال كنت قد كتبته في بداية مجيء نوري المالكي إلى رئاسة الوزراء بعد أن تسلم تركة ثقيلة لا من العهود السابقة فحسب، بل ومن مخلفات سياسة الدكتور الجعفري الطائفية التي أطلقت العنان للطائفية في أن تتكرس في أجهزة الدولة، وخاصة في أجهزة الأمن والشرطة وانتعاش الميليشيات الطائفية الشيعية، وأنعشت معها الميليشيات السنية

تغيير القيم في المجتمع العراقي

مهدي زاير جاسم العكيلي

القيمة سمة اعتقاديَّة تنعكس على سلوك الإنسان، وتنال إعجاب المجتمع، وتلاقي لديه ردود فعل ايجابية اتجاه من يتحلى بها أو يمارسها، وعلى المجتمع أن يشجعها ويدعمها ويحترم من يتسم بها،ومعظمها قديم كالصدق، والأمانة،والإخلاص، والتضحية،ويمكن القول: إنها صفات إنسانية عامة، فقيمة الحياة تواجه قيمة القتل، والكرم للحد من الجشع،والوطنية لمواجهة الفردية وقد تركت هذه القيم أثراً أقوى من القانون الذي يرتبط بزمان محدد، وهو يفرض على الفرد والمجتمع، ويُطاع بالقوة إذ لزم الأمر، في حين إن للقيم الطاعة الذاتية الداخلية، مما ساعد على تطوير الإيجابيات الفردية، فجاءت قيمة الحياة لتواجه القتل،،والكرم للحد من الجشع،والأمانة لتواجه الفساد والخيانة ، فقيم كالأمانة والتضحية لا تُفترَض على الإنسان، من يمتثل لها يحترمه المجتمع، ومن يرفضها يرفضه المجتمع، فالجبان ليس مجرماً بحسب القانون، ولكنه مجرم بنظر المجتمع،والقيمة قد تنعكس على السلوك فغير الأمين ليس لصاً ولكن قد يسرق.

تُعد القيم الإنسانية المعيار الرئيس في بناء شخصية الفرد وعلاقته بالمجتمع، وهي مجموعة الاتجاهات والسلوك أو الفعل وهما محصلة نهائية لتوجهات القيم، وفي ضوء ذلك فقد عرفها بعضهم (بأنها مفهوم يدل على مجموعة من الاتجاهات المعيارية لدى الفرد في المواقف الاجتماعية،فتحدد أهدافه العامة، والتي تتضح من خلال سلوكه العلمي أو اللفظي) وفي تعريف آخر(هي عبارة عن الأحكام التي يصدرها الفرد في التفضيل وعدم التفضيل للموضوعات والأشياء، وذلك في ضوء تقديره وتقييمه لهذه الأشياء والموضوعات) ومن خلال هذين التعريفين تستنتج أن القيم هي الضمير الذي يبعد الإنسان عن الخطأ والإنحراف عن القيم النبيلة كالصدق والإخلاص والأمانة، وبما أن الطفل يُعتبَر صفحة بيضاء وهو عماد المجتمع وعليه تقع مسؤولية بناء الوطن فإن غرس هذه القيم في نفوسهم هو الخيار الأسهل لجعلهم في الطريق الصحيح.

وهناك سؤال يطرح نفسه لماذا تغيرت منظومة القيم في العراق؟ ومتى ؟!

لابد أن نقول : إن المجتمع العراقي مر بحروب لم يشهد مثلها أي بلد على الإطلاق، فهو حالة نادرة لذلك كان تغير القيم لدى الشخصية العراقية مرتبطاً بتغير الظروف التي يمر بها البلد، ولو رجعنا إلى الوراء قليلا لتذكرنا أن قيمة الشجاعة كانت مقترنة بقيمة السرقة ومنها انطلق المثل الشائع (لما يبوك مو رجال)، ولا يستحق أن (يكعد) بالديوان، وكيف كان ينظر المجتمع لمهنة (الحايك) بنظرة محتقرة حتى وقت قريب، ولا يتشرف أحد بتزويجه إحدى بناته، وكذلك بائع الخضرة البسيط (الحساوي) كان يُنظَر إليه بأنه (مو رجال)، وبمرور الزمن تغيرت هذه القيم وأصبحت من الماضي، وخير من حلل شخصية الفرد العراقية هو الاجتماعي الكبير الدكتور (علي الوردي) حيث وصف شخصية الفرد البدوي بأنه وهاب نهاب، يغزو وينهب ويقتل من جهة، ويكرم الضيف ويجزل العطاء من جهة أخرى، وان الموظف الفاسد الذي يبني بيته من سرقة المال العام والاختلاس ينظر له المجتمع نظرة(إنسان ناجح) استطاع أن يكوِّن نفسه في زمن صعب، والإنسان الأمين المخلص في عمله الذي يبحث عن اللقمة الحلال يقولون عليه (مدبر نفسه غشيم) وهذه هي إشكالية المجتمع العراقي وعلينا أن ننمي القيم الجيدة ونحارب القيم الفاسدة.

لذلك تُعتبَر الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية في إكساب القيم فهي التي تحدد قيمهم لأبنائها، وتقوم الأسرة بدور بارز في عملية تربية الطفل وزرع القيم النبيلة كالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، كما إن الطفل في بداية حياته ليس لدية ضمير أو مقياس للقيم، فهو لا يستطيع التمييز بين الخطأ والصواب ،حيث ينمو ميثاقه الأخلاقي من خلال أسرته واختلاطه بأصدقائه وغير ذلك فيُعاقب على الخطأ ويُكافأ على الصواب.

وقد أوضحت الدراسات أن تبني الطفل لقيم ومعايير الوالدين يعتمد على مقدار الدفء والحب الذي يُحاط به الطفل في علاقته مع والديه، ويقوي علاقته بهما، وان الطفل الذي يكون قريباً من ولده يكون أسرع في تبني المعايير السلوكية لولده هذا من جهة، ومن جهة أخرى سوف يحافظ على قوة هذه العلاقة ويخشى من فقدانها ؛ لذلك نرى الأثر الكبير الذي تتركه الأسرة على زرع القيم الأصيلة في نفسية الطفل.

يؤثر أسلوب التنشئة الاجتماعية الذي يتبعه الآباء مع الأبناء في تبني قيم معينة مع أخرى فقد توصل العالم (ماكيني) إلى أن هناك ارتباطاً بين التوجه القيمي للأبناء وتصورهم وإدراكهم لأنماط معاملة الوالدين فالأبناء الذين تكون علاقتهم مع آبائهم (أمرية) يعرفون أباءهم بأنهم أكثر مكافأة وأقل عقاباً وهم يميلون إلى فعل الصواب، والأبناء الذين تكون علاقتهم مع آبائهم ذي التوجهات (الناهية) عن الأفعال السيئة، يعرفون أباءهم أنهم أكثر عقاباً وأقل مكافأة لذلك يحرصون على عدم ارتكاب الأخطاء ، فالفرد يكتسب معظم قيمه من أسرته وجزء من أصدقائه وجزء من مدرسته وجزء من معلمه والفرد يتنازل عن بعض القيم ليأخذ بغيرها من مجتمعه وأصدقائه.

كما بينت الدراسات إن هناك اختلافا في قيم الأبناء باختلاف الطبقة الاجتماعية التي ينتمون لها،فالإباء من الطبقة المتوسطة يهتمون بغرس قيم معينة كالانجاز والإبداع، والأمهات من الطبقة الاجتماعية المرتفعة يعطين اهتماما لغرس قيم معينة تختلف عن الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة ،أذن تؤثر الثقافات الفرعية تأثيرا كبيرا في زرع القيم داخل نفوس الافراد الذين ينتمون اليها كما كشفت الدراسات عن عدد من الحقائق المهمة ومنها إن مستوى الحكم الأخلاقي يختلف من عمر الى آخر، وان هناك نوعين من الاحكام الأخلاقية : أولهما أحكام مرتبطة بالجانب الاجتماعي والتي تصدر بناء على العرف والتقاليد السائدة،وثانيهما الاحكام المرتبطة بالمثل العليا ويحددها الضمير وان أحكام الطفل تكون في سن مبكرة مبنية على لذة والمنفعة وسرعان ما تتغير هذه الاحكام عندما يكبر.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com